



الاسم:
الرقم:
مدة الامتحان: 90 دقيقة

تاريخه: 25\10\2023

امتحان مقرر

مراجعة الحسابات 2

امتحانات الدورة التكميلية 2023/2022

جامعة دمشق
التعليم المفتوح

برنامج المحاسبة

أجب على مجموعتي الأسئلة التالية:

اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي: (عدد الأسئلة 35، 70 درجة)

المجموعة الأولى:

يهتم المدخل المستندي، عادة، في حال: A- كان هدف المراجع كشف الغش أو التضليل أو الخطأ B- أضيف إلى (A) عززه عن تقييم الرقابة الداخلية C- أضيف إلى (B) كان طاقم العمل في منشأة المراجعة كبيراً D- لا شيء مما سبق	(1)	يهتم التدقيق المستندي بـ: A- صحة بيانات المستند (صحة التواريخ، التواريخ، الخ) B- أضيف إلى (A) اكتمال البيانات فيه C- أضيف إلى (B) دقة الدورة المستندية D- أضيف إلى (C) أماكن حفظ المستندات
جمع أفضل أدلة إثبات في أقل وقت وتكلفة، يوجب على المراجع: A- فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها، لكشف نقاط ضعفها B- استخدام أدوات المراجعة التحليلية لكشف العلاقات الشاذة C- تقييم مخاطر أعمال العميل D- أي مما سبق صحيح	(2)	للمراجعة العمليات المتكررة يقوم المراجع بالخطوات التالية: A- التعرف على كيفية تدفق العمليات ثم تقييم الرقابة الداخلية B- أضيف إلى (A) وضع برامج المراجعة ثم إجراء المطابقة C- أضيف إلى (B) إعادة تقييم الرقابة ثم إعداد التقرير D- أضيف إلى (C) التشاور مع الإدارة حول مضمون التقرير
التعرف على كيفية تدفق العمليات يفيد المراجع في: A- فهم تفاصيل العمليات ومعرفة الدورة المستندية B- التعرف على إجراءات الرقابة المرافقة لانجاز الأعمال C- تقييم أدلة الإثبات D- كل ما سبق عدا (C)	(3)	يقصد بتقييم الرقابة الداخلية: A- تحديد مدى ملائمة إجراءات الرقابة لأهداف الرقابة B- معرفة إجراءات الرقابة المرافقة لانجاز الأعمال C- تحديد كفاية أدلة الإثبات الواجب جمعها D- كل ما سبق
تفيد المراجعة التحليلية في مرحلة تخطيط المراجعة في: A- التعرف على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة B- إجراء تقدير أولي لخطر المراجعة وتصميم البرامج C- تقييم الرقابة الداخلية على العمليات D- كل ما سبق عدا (B)	(4)	يستفيد مراجع الحسابات من مدخل خطر الأعمال في: A- ادراك العميل للمخاطر المحيطة بأعماله B- تحديد العوامل المؤدية إلى التضليل C- ادراك كيفية أداء العاملين في الإدارات الدنيا لأعمالهم D- كل ما سبق
المدخل المهني ربط مسؤوليات المراجع بـ: A- مقدار العناية التي بذلها عند أدائه لعمله B- مدى العناية التي قدمها عند تدقيقه لبيانات المركز المالي C- أضيف إلى (B) وعند تدقيقه لبيانات قائمة الدخل D- أضيف إلى (C) تقييمه للرقابة الداخلية	(5)	من أهداف الرقابة الداخلية: A- تنظيم عمل الإدارة والعاملين في المشروع B- توفير الإشراف الجيد للإدارة على العاملين C- ضمان دقة البيانات وتحسين الكفاءة الإنتاجية D- كل ما سبق عدا (C)
من الإجراءات (القواعد) العامة للرقابة الداخلية: A- ضمان مشروعية العمليات المادية ودقة البيانات الناجمة عنها B- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وفصل المهام المتعارضة C- منع عمليات التلاعب والأعمال غير المشروعة D- كل ما سبق	(6)	يهدف المراجع من تقييم الرقابة الداخلية إلى: A- معرفة ما إذا كانت تسمح بحدوث أخطاء أو أعمال غش B- تقوية الرقابة الداخلية على العمليات المادية C- إعلام الإدارة بمواطن الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية D- لا شيء مما سبق
الهدف من وضع برامج للمراجعة هو: A- تنظيم عملية الحصول على أدلة الإثبات B- التحقق من محتويات سجلات الشركة C- التعرف على الإجراءات الرقابية المرافقة لانجاز الأعمال D- كل ما سبق	(7)	لتنفيذ برامج المراجعة وجمع أدلة الإثبات يقوم المراجعون بـ: A- الاطلاع على السجلات والمستندات المحددة في البرنامج B- أضيف إلى (A) مطابقة المستندات مع بعضها ومع السجلات C- تحديد نقاط الضعف في إجراءات الرقابة D- أضيف إلى (C) إبلاغ الإدارة بمواطن ضعف إجراءات الرقابة
أثناء عملية المطابقة يقوم المراجع بالتحقق من: A- اكتمال محتويات المستند وصحة التواريخ والتاريخ الخ ... B- العمليات الحسابية داخل المستند C- صحة نقل بيانات المستند إلى السجلات المحاسبية D- كل ما سبق	(8)	

الهدف من مراجعة الأرصدة، هو التحقق من: A- الوجود، الاكتمال، الدقة، التوثيق وقطع الحسابات B- أضف إلى (A) الارتباط بالتفاصيل ومن القيم القابلة للتحقق C- أضف إلى (B) اعتمادها من الادارة المالية D- أضف إلى (C) صحة العمليات المتكررة	(18)	من أهداف المراجعة عند مراجعة العمليات المتكررة: A- التحقق من الوجود، الاكتمال، الدقة، التوثيق والتوقيت B- أضف إلى (A) التحقق من سلامة عمليات تخزين البيانات C- ضمان قطع الحسابات دون أخطاء D- أضف إلى (C) التأكد من صحة القيم القابلة للتحقق	(17)
من إجراءات الرقابة الداخلية على المبيعات: A- التحديد الواضح للسياسات البيعية واعتماد العملية من القسم المخول B- فصل مهمة محاسب المدينين عن مهام إعداد مستندات الشراء C- الترقيم الدقيق للمستندات عند إعدادها D- كل ما سبق	(20)	أي الحالات التالية تضعف دليل الإثبات: A- عدم إرسال النقدية يوميا إلى البنك B- تحديد مواعيد مسبقة وثابتة للجرد C- عدم فحص البضاعة في مخازن الوكلاء الخارجيين D- لا شيء مما سبق	(19)
يتم ضمان حدوث عمليات البيع في حال: A- ربط إعداد أمر البيع بوجود أمر الشراء الوارد من العميل B- ربط إعداد الفاتورة بوجود: أمر البيع، مذكرة الإخراج ووثيقة الشحن C- كل ما سبق D- لا شيء مما سبق	(22)	عند مراجعته للمبيعات، يهدف المراجع إلى التحقق من: A- حدوث العمليات وصحة اعتمادها من الشخص المخول B- اكتمالها ومن مدى انسجامها مع السياسات البيعية للشركة C- صحة معالجتها المحاسبية ومن أنها تخص الفترة المحاسبية D- كل ما سبق	(21)
للتحقق من انسجام عملية بيع نقدي مع سياسة الشركة يتم: A- التحقق من تطابق أسعار الفاتورة مع جدول الأسعار المعتمد B- التحقق من وجود موافقة الائتمان C- التحقق من صحة توقيع الشخص المخول على الفاتورة D- كل ما سبق	(24)	يمكن ضمان تسجيل كافة العمليات دون حذف أو تكرار من خلال: A- الترقيم المسبق للمستندات بشكل تسلسلي B- التحقق من اكتمال المستندات قبل تسجيل وترحيل محتوياتها C- تفويض مهمة التسجيل والتلخيص إلى احد الموظفين D- لا شيء مما سبق	(23)
للتحقق من عدم دفع رواتب لعاملين تركوا العمل يجب على المراجع: A- مطابقة بيانات ملفات هؤلاء العاملين مع بيانات جداول الرواتب B- مطابقة بيانات جداول الرواتب مع بيانات جداول أسماء العاملين C- مطابقة بيانات جداول الرواتب مع بيانات قسم تسجيل الوقت D- أي مما سبق صحيح	(26)	للتحقق من انسجام عملية بيع آجل مع سياسة الشركة يتم: A- التحقق من تطابق أسعار الفاتورة مع جدول الأسعار المعتمد B- التحقق من وجود موافقة الائتمان C- التحقق من صحة توقيع الشخص المخول على الفاتورة D- كل ما سبق عدا (C)	(25)
للتحقق من الوجود المادي لأصول مادية موجودة في الشركة يتم: A- الحصول على شهادات من الإدارة B- مشاهدتها وجردها مع التحقق من صلاحيتها للاستخدام أثناء ذلك C- العودة إلى مستندات اقتنائها وسجلاتها D- كل ما سبق	(28)	من إجراءات الرقابة الخاصة بالتعامل بالشيكات: A- أن يكون الشيك اسما وليس لحامله B- أضف إلى (A) يجب أن يكون هناك أكثر من توقيع على الشيك C- أضف إلى (B) عدم توقيع الشيك إلا بعد إبطال أمر الصرف D- لا شيء مما سبق	(27)
من إجراءات مراجعة أوراق القبض: A- طلب كشف تفصيلي لها ثم جردها ومطابقة النتيجة مع الكشف B- أضف إلى (A) إرسال المصادقات إلى المدينين وفحص ردودهم C- أضف إلى (B) ضمان مشروعية اعتمادها D- أضف إلى (C) ملاحظة مواعيد استحقاقها	(30)	عند جرد النقدية في الصندوق نهاية العام يجب: A- جرد كافة صناديق النقدية والأصول التي لها طبيعة النقدية، معا B- أن يكون الجرد مفاجئا وبحضور أمين الصندوق ودون مشاركته C- تحرير محضر جرد أصولي يوقع عليه أمين الصندوق والمراجع D- كل ما سبق	(29)
قيد تسوية أوراق قبض مجبرة للموردين رفض العملاء دفع قيمتها، هو: A- من أ. القبض إلى الموردين B- من العملاء إلى أ. القبض C- من العملاء إلى الموردين D- لا يحتاج إلى قيد	(32)	قيد تسوية مقبوضات من العملاء سجلها المحاسب ديونا معدومة: A- من ذمم العاملين إلى الديون المعدومة B- من النقدية إلى ديون معدومة C- من الديون المعدومة إلى ملخص الدخل D- غير ذلك	(31)
أجور مدفوعة تبين أنها لعمال وهميين يكون قيد تسويتها بجعل: A- حساب النقدية مدينا وحساب الأجور دائنا B- حساب ذمم العاملين مدينا وحساب الأجور دائنا C- لا يمكن استرجاعها فتعتبر خسارة وتقل في ملخص الدخل D- غير ذلك	(34)	مبيعات آجلة مسجلة، قيمتها كبيرة، مستنداتها غير مكتملة؛ اضطر المراجع إنهاء أعماله قبل التحقق منها، يكون قيد تسويتها: A- من المبيعات إلى العملاء B- من المبيعات قيوود تحت التسوية (حسابات انتقالية) C- من قيوود تحت التسوية إلى العملاء D- لا تحتاج قيد. يكفي الإفصاح عنه	(33)
قيد تسوية مصروفات مستحقة بقيمة 50000 سجلت بالقيد: من المصروفات المستحقة إلى المصروفات، وكانت الدفاتر مغلقة: A- 100 000 من المصروفات إلى المصروفات المستحقة B- 50 000 من ملخص الدخل إلى م. مستحقة C- 100 000 من ملخص الدخل إلى م. مستحقة D- غير ذلك			

المجموعة الثانية: عالج الحالات التالية بصفتك مراجعا خارجيا للحسابات، وتقيّد بالمطلوب تماما:

(4 حالات، 30 درجة)

1 أجرت شركة صيانة لمبانيها بلغت مصاريفها // 1 200 000، أفلها المحاسب في

ملخص الدخل. هل معالجة المحاسب صحيحة، ولماذا؟ (5 درجات)

تعتبر المعالجة المحاسبية صحيحة، إذا كانت الصيانة "عادية" و"دورية"، حافظت على وضع المباني جاهزة للاستخدام، ولم تؤدّ إلى "تحسين" وضع المباني.

2 لم تستهلك شركة مبانيها لأن قيمتها في الواقع أضعاف قيمتها الدفترية البالغة

120000/. كان معدل الاهتلاك السنوي لها (2%). (5 درجات)

○ ما رأيك في ما ذهبت إليه؟ لا يجوز التوقف عن الاستهلاك حتى انتهاء العمر

الانتاجي للمباني. لعل السبب في عدم الاستهلاك هو تخفيض التكلفة وتعظيم

الربح ...

○ اكتب قيد التسوية إذا كان ضروريا. يجب إجراء قيد التسوية التالي:

2400 ح/ قسط اهتلاك المباني

2400 ح/ مجمع اهتلاك المباني

3 سجل محاسب شركة في حساب الزبائن قيمة مبيعات آجلة، كانت أعدت فواتيرها

في 2022/12/31، أرسلت إلى العميل مع البضاعة في 2023/1/10. كان شرط

التسليم "محلات المشتري". ولم تدرج البضاعة المباعة في قوائم الجرد. (10 درجات)

○ ما الخطأ في المعالجة المحاسبية للشركة؟ خالفت المعالجة شرط الاعتراف

بالإيراد. فالملكية تنتقل بتسليم البضاعة في محلات المشتري وليس بتاريخ

اعداد الفاتورة. لذا يجب إلغاء قيد البيع.

والبضاعة في نهاية العام لا تزال ملكا للشركة، ويجب إدراجها في قوائم الجرد

أي ضمن بضاعة آخر المدة.

○ ما الذي دفع الشركة، برأيك، إلى هذه المعالجة؟ ربما كان سبب الاستعجال في

تسجيل المبيعات هو تضخيم الأرباح، وهذا لصالح الإدارة والمساهمين

الحاليين.

○ سجل قيد التسوية إذا اقتضى الأمر، مفترضا ان الدفاتر كانت مقفلة.

(ثمن البيع) ح/ ملخص الدخل (بدلا من ح/ المبيعات)

(ثمن البيع) ح/ الزبائن

إلغاء عملية البيع

(ثمن تكلفة البضاعة المباعة) ح/ بضاعة آخر المدة

(ثمن تكلفة البضاعة المباعة) ح/ ملخص الدخل

تسوية تكلفة مخزون البضاعة

4 اكتشفت أن محاسب الشركة سجل مشتريات آجلة بموجب أمر شراء، وتقرير استلام (تبين لك أنه أُعدّ بتاريخ لاحق لتاريخ التسجيل في الدفاتر)، ولا وجود للفاتورة ولمذكرة الإدخال. لكن الوقت لم يسمح لك من متابعة عملية التحقق من عملية الشراء، واضطرت لإعداد تقريرك. (10 درجات)

- أين ترى الضعف في الرقابة الداخلية، وما هو؟ تكمن نقطة ضعف الرقابة الداخلية في تسجيل عملية الشراء قبل اكتمالها. وفي هذا استباق للاعتراف بواقعة الشراء ما يقلل الأرباح ويزيد التزامات الشركة تجاه الموردين. كما لا يجوز إعداد مستند عملية بعد تاريخ تسجيلها. فهذا يثير الشكوك بوجود تلاعب أو فساد...
- ما الذي عليك فعله في هذه الحالة. باعتبار أن العملية تقلل الأرباح، فلا خطر على أموال الشركة. ولا مشكلة كبيرة في تضخيم الالتزامات. لهذا يكفي الإشارة في تقرير المراجعة إلى هذه الحالة (يُحفظ). كما يجب التحقق من عدم ادراج المشتريات كبضاعة في الطريق.
- هل تحتاج إلى إجراء قيد تسوية، ولماذا؟ وإذا وجدت أن هناك ضرورة لتسجيله اكتبه... باعتبار أن العملية تقلل الأرباح، فلا حاجة لإلغاء عملية الشراء (لا حاجة لقيد تسوية). وإذا كانت البضاعة أدرجت في قوائم الجرد، فيجب حذف تكلفتها من قيمة المخزون نهاية العام، لتجنب تضخيمه بقيم قد تكون وهمية، ويكون القيد:
(ثمن تكلفة البضاعة المشتراه) ح/ ملخص الدخل
(ثمن تكلفة البضاعة المشتراه) ح/ بضاعة آخر المدة
حذف تكلفة مشتريات غير مؤكدة من تكلفة مخزون البضاعة —————
انتهت الأسئلة

مع التمنيات بالنجاح

أستاذ المقرر

الدكتور تيسير المصري